

**التوجهات الاقتصادية
و الاجتماعية
بمقتضى قانون
المالية لسنة 2019**

الفهرس

4 تقديم عام

4 المحاور الأساسية لقانون المالية لسنة 2019

المحور الأول: إجراءات لدعم المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار

1. عدم إضافة أي إجراء ضريبي من شأنه أن يثقل كاهل المؤسسة أو

المواطن.....5

2. توحيد النظام الجبائي التفاضلي عبر التخفيض فيها من 25%

الى 13% وذلك لإعطاء الأولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة
العالية و خاصة منه قطاع الصناعات المعملية و أنشطة

المعلومات والاتصالات5

3. وضع خط تمويل "ميسر" لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

تنتفع بمقتضاها بالإعفاء من الفائدة في حدود نقطتين.....5

4. حوافز جبائية واجتماعية لفائدة المؤسسات الصغرى

و المتوسطة.....6

المحور الثاني: التنمية الجهوية

1. 200 م د إضافي لبرنامج التنمية الجهوية PRD.....7

2. توفير اعتماد ب 100 م د لرأسمة و تركيز بنك الجهات7

المحور الثالث: دفع التشغيل ودعم المبادرة الخاصة

1. إعتماذ إضافي ب 150 م د لفائدة صندوق التشغيل8

2. احداث الية جديدة لتوفير التمويل الذاتي لبعث المشاريع الخاصة

للشباب باعتماد قدره 50 م د.....8

المحور الرابع: إجراءات اجتماعية

1. تحسين جودة الخدمات التربوية بدعم الموارد البشرية و البنية
الاساسية.....9
2. توفير الموارد البشرية و المادية لتحسين جودة
الخدمات الصحية.....9
3. التخفيض من معاليم الاستهلاك و الأداء على القيمة المضافة
عند اقتناء السيارة الشعبية.....10

التوجهات الاقتصادية والاجتماعية بمقتضى قانون المالية لسنة 2019

ا. تقديم عام

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2019 في إطار اعتماد المعايير الدولية في المادة الجبائية وتجسيم إيفاء تونس بتعهداتها الدولية ودفع الاستثمار ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات والعمل على المحافظة على موقع تونس كوجهة جاذبة للاستثمار و مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية و توسيع قاعدة الأداء ودعم ضمانات المطالبين بالأداء والتصدي للتهرب الجبائي.

ويتضمن مشروع قانون المالية علاوة على الأحكام المتعلقة بالميزانية، أحكاما جبائية ترمي إلى:

اعتماد المعايير الدولية في المادة الجبائية وتجسيم إيفاء تونس بتعهداتها الدولية،

دفع الاستثمار ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات والعمل على المحافظة على موقع تونس كوجهة جاذبة للاستثمار،

مواصلة الإصلاح الجبائي و توسيع قاعدة الأداء،

دعم ضمانات المطالبين بالأداء والتصدي للتهرب الجبائي،

إجراءات ذات طابع اجتماعي

ا. المحاور الأساسية لقانون المالية لسنة 2019

RELANCE ECONOMIQUE	إجراءات لدعم المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار	1
DEVELOPPEMENT REGIONAL	التنمية الجهوية	2
EMPLOI	دفع التشغيل و دعم المبادرة الخاصة	3
PACKAGE SOCIAL	إجراءات اجتماعية	4
LUTTE CONTRE LA FRAUDE	مقاومة السوق الموازية والتهرب الجبائي	5

المحور الأول: إجراءات لدعم المؤسسات الاقتصادية و دفع الاستثمار

1- عدم إضافة أي إجراء ضريبي من شأنه أن يثقل كاهل المؤسسة أو المواطن

هذا التوجه العام في قانون المالية 2019 يمكن المؤسسات من الاستقرار الجبائي الازم لضمان ديمومة نشاطها وبرمجة استثماراتها في المدى المتوسط والبعيد

2- توحيد النظام الجبائي التفاضلي عبر التخفيض فيها من 25% الى 13% وذلك لإعطاء الاولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية و خاصة منه قطاع الصناعات المعملية و أنشطة المعلومات والاتصالات

توحيد النظام الجبائي التفاضلي للأرباح المتأتية من التصدير وإخضاع الأرباح المتأتية من الصناعات التحويلية ومن أنشطة المعلومات والاتصالات باستثناء البعض منها للضريبة على الشركات عبر التخفيض فيها من 25% الى 13%.

و تأتي هذه المراجعة في اطار مواصلة دفع القدرة التنافسية للمؤسسات الناشطة بتونس والعمل على الحفاظ على موقع تونس كوجهة جاذبة للاستثمار، وذلك لإعطاء الاولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية و خاصة منه قطاع الصناعات المعملية و الخدمات القادرة على استيعاب أصحاب الشهادد العليا (مراكز النداء, صناعة البرمجيات...)

3- وضع خط تمويل "ميسر" لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة تنتفع بمقتضاها بالإعفاء من الفائدة في حدود نقطتين

وضع خط تمويل "ميسر" (Ligne de financement Concessionnelle) لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة تنتفع بمقتضاها بالإعفاء من الفائدة في حدود نقطتين فائدة (Bonification d'intérêts dans la limite de deux points)

تنتفع بهذا الاجراء المؤسسات الصغرى والمتوسطة المنصوص عليها بالأمر عدد 51 لسنة 2015 (حجم استثمار بين 100 ألف دينار و10 مليون دينار) والغير المستثناة من الانتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالقانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017.

4- حوافز جبائية واجتماعية لفائدة المؤسسات الصغرى و المتوسطة

التشجيع على إحداث المؤسسات وخلق مواطن الشغل وذلك عبر مواصلة العمل بأحكام الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2018 الذي يمنح الإعفاء من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات لمدة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي للمؤسسات الجديدة المحدثة خلال سنتي 2018 و2019، ليشمل المؤسسات المحدثة خلال سنة 2020

تحويل الاستثمارات المنجزة في قطاعات النسيج و الملابس والجلود الأحذية المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية الانتفاع بتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان التونسيين لمدة 10 سنوات إضافية من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي مع تمكين المؤسسات الناشطة في القطاعات المذكورة المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية التي تم إحداثها قبل غرة جانفي 2011 بتحمل الدولة لمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة 10 سنوات بمفعول رجعي

المحور الثاني: التنمية الجهوية

1- 200 م د إضافي لبرنامج التنمية الجهوية PRD

يمثل البرنامج الجهوي للتنمية أحد أهم أدوات التدخل الداعمة والمكملة للمشاريع القطاعية وهو برنامج سنوي يهدف بالأساس إلى :
-استحداث نسق التنمية المحلية بالجهات.
-معاوضة المجهود التنموي بالمعتمديات ذات الأولوية،
-المساهمة في الحد من التفاوت بين الجهات وداخل الجهة الواحدة،
-تحسين ظروف العيش والتقليص من مستوى الفقر والبطالة،
-تدعيم أسس لامركزية العمل التنموي باعتبار أن التصرف في كامل مراحل انجاز تدخلات البرنامج تتم على المستوى الجهوي.

وفي هذا السياق ستشهد الاعتمادات الموضوعة في إطار البرنامج الجهوي للتنمية دعما إضافيا بمبلغ قدره 200 مليون دينار إضافية

2- توفير اعتماد ب 100 م د لرأسمة و تركيز بنك الجهات

سيتم توفير اعتماد بقيمة 100 مليون دينار لرأسمة و تركيز بنك الجهات بمقتضى قانون المالية 2019 بهدف مساعدة ومساندة المؤسسات الصغرى و المتوسطة عند الاحداث و عند التمويل و عند تنفيذ المشاريع و تطويرها ليكون هذا البنك بمثابة الحاضنة مما من شأنه ان يساهم في تمويل العملية التنموية في الجهات و دعم حركة الاعمال و تحثيث الاستثمار خاصة في المناطق المهمشة و الأقل نموا.

المحور الثالث: دفع التشغيل ودعم المبادرة الخاصة

1 - إعتاماد إضافي ب 150 م د لفائدة صندوق التشغيل

في إطار مواصلة مجهود الحكومة لمقاومة البطالة و خاصة لاصحاب الشهادت العليا و انطلاقها في تنفيذ استراتيجية وطنية للتشغيل تتضمن حزمة من الآليات الجديدة عبر برنامج السياسات النشيطة للتشغيل، و فتح الافاق في هذه الميدان امام الشباب من مختلف المستويات التعليمية والاختصاصات التكوينية تجسيما للاولوية المطلقة لهذا الموضوع فانه سيتم وضع اعتماد إضافي بمقتضى قانون المالية 2019 يقدر ب 150 مليون دينار لفائدة صندوق التشغيل.

2- احداث الية جديدة لتوفير التمويل الذاتي لبعث المشاريع الخاصة للشباب باعتماد قدره 50 م د

لدفع نسق إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة والحرص على مزيد الإحاطة بالراغبين في بعث مؤسسات لحسابهم الخاص و دعم الأنشطة التي لها صبغة تنموية سيتم احداث الية جديدة باعتمادات تقدر ب 50 مليون دينار لدعم الشباب في بعث المشاريع عبر مساعدتهم في إيجاد الأموال الذاتية الضرورية لبعث المؤسسة.

المحور الرابع: إجراءات اجتماعية

1. تحسين جودة الخدمات التربوية بدعم الموارد البشرية والبنية الأساسية

لتحسين الخدمات التربوية وحتى يتسنى تامين عودة مدرسية 2018 مقبولة يقترح التدخل بصفة استثنائية بإقرار إجراءات مهمة كالتالي:

- وضع إطار تعاقدى جديد للمعلمين النواب يضمن لهم دخلا محترما وتغطية اجتماعية تمكنهم من الخروج من وضع التشغيل الهش الحالي ويكون العقد محددًا في الزمن وسيتمكن الاجراء من التعاقد مع 7500 نائب مع انطلاق السنة الدراسية الحالية.

- بالنسبة للإطار غير المدرس يقترح دعم السلك ب 850 مركز (للقيمين والقيمين العاميين) و350 مركز (للمرشدين التطبيقيين للتربية).

- في مستوى البنية الأساسية يقترح التسييج الاستعجالي للمدارس الابتدائية غير المسيجة وجلب وتوفير الماء الصالح للشرب ل عدد 1000 مدرسة ابتدائية.

2. توفير الموارد البشرية والمادية لتحسين جودة الخدمات الصحية

2 مستويات للتدخل ذات فاعلية مباشرة ووقع طيب على المواطنين

- وضع الحلول المناسبة للمشاريع الجاهزة والتي لم يتم استغلالها بسبب نقص الموارد البشرية علاوة على إعادة تشغيل عدة اقسام طبية من خلال توفير الموارد البشرية اللازمة في الاسلاك الطبية وشبه الطبية و اللوجستية و المادية لحسن استغلال المرافق الصحية و تحسين الخدمات الصحية للمواطن
- إيجاد حلول لمشكل المديونية بالمؤسسات الصحية وخاصة المزودين بالتجهيزات

3. التخفيض من معالم الاستهلاك و الأداء على القيمة المضافة عند اقتناء السيارة الشعبية

بمقتضى قانون المالية 2019 سيتم التخفيض من معلوم الاستهلاك والأداء على القيمة المضافة الموظفين على السيارات الشعبية لتمكين المواطن من اقتناء السيارة بأسعار تفضلية لبعض الأصناف في حدود 20 الف دينار